

إيقاع الاداء الإستراتيجي بين الأمن والسياسة

أ.م.د. صلاح مهدي هادي الشمري
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية
dr.salah@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٥/٥/٢ تاريخ ارجاع البحث ٢٠٢٥/٥/١٥ تاريخ قبول البحث ٢٠٢٥/٥/٢٢

منذ نشوء البشرية والعالم منشغل في ترتيب شؤونه على وفق أنظمة ونماذج لها قدرة متفاوتة على البقاء، مع الأخذ بنظر الاعتبار التفاوت أو التفاعل بين هذه النظم والنماذج لتؤسس أحياناً "اعراف"، وأحياناً أخرى "قوانين وديناميات" تتسم بالمرونة اللازمة لاستيعاب المتغيرات ولطمأنة مختلف الهموم أو الشواغل التي تعصف برجل السياسة أو القائد الإستراتيجي، بما يؤمن له تشكيل الفرص وبناء المواقف واداء الادوار أو الوظائف. لذلك فإن الحديث عن الأمن والسياسة لاكتفي متابعة الحديث بعينه، وإنما رصد طبيعة الاداء الإستراتيجي لهما كمقترب لضبط تكاملية العلاقة الوثيقة بين الأمن والسياسة، ولاسيما وان الأمن لم يكن على طول الخط متجهاً نحو الحالة الايجابية. وبعد سلسلة طويلة من الدراسات والمقارنات الفكرية والنظرية والتطبيقية والتي تباينت نتائجها وانعكاساتها، تبلور نوع من الاتجاه أشر ضرورة الاتفاق على أنموذج محدد يدفع إلى ضرورة تحديد طبيعة إيقاع الاداء الإستراتيجي بين الأمن والسياسة من خلال كون "الاداء" هو الجانب التطبيقي لتلك العلاقة.

الكلمات المفتاحية: الاداء ، الاداء الإستراتيجي ، إيقاع الاداء الإستراتيجي ، الأمن ، السياسة ، تهديدات أمنية.

Due

Since the emergence of humanity, the world has been busy arranging its affairs according to systems and models with varying capacities for survival, taking into account the disparity or interaction between these systems and models to sometimes establish "norms" and other times "laws and dynamics" characterized by the flexibility necessary to accommodate variables and reassure the various concerns or preoccupations that plague the politician or strategic leader, in a way that ensures him the formation of opportunities, the construction of positions, and the performance of roles or functions. Therefore, talking about security and politics is not enough to follow the conversation itself, but rather to monitor the nature of their strategic performance as an approach to controlling the integration of the close relationship between security and politics, especially since security has not always been heading towards a positive state. After a long series of studies and intellectual, theoretical, and applied comparisons, the results and repercussions of which varied, a type of trend crystallized that indicated the necessity of agreeing on a specific model that pushes the necessity of determining the nature of the rhythm of strategic performance between security and politics through the fact that "performance" is the applied aspect of that relationship.

Keywords: Performance, Strategic Performance, Strategic Performance Rhythm, Security, Politics, Security Threats.

المقدمة

يمثل إيقاع الأداء الإستراتيجي بين الأمن والسياسة عنصراً حيوياً لضمان فاعلية واستدامة كلا المجالين. فمن خلال تحقيق التوازن المناسب بينهما، يمكن للدولة تحقيق أهدافها بشكل أفضل وفعال.

إن العلاقة التكافلية بين الأمن والسياسة أمر بالغ الأهمية لضمان نجاحهما واستمراريتهما. لذا على الأمن أن يكون داعماً للسياسة، والتي بدورها الأخيرة يجب أن تستنير بالأمن لخلق بيئة آمنة ومستقرة. إذ يضمن الإيقاع المتناغم التوافق بين أهداف السياسة الأمنية والذي بدوره يمنع التعارض والتكرار، ويعزز التأزر والتعاون.

إدارة هذا الإيقاع للأداء الإستراتيجي داخل الدولة يتطلب فهماً عميقاً للتحديات والفرص المتعلقة بالأمن والسياسة، فضلاً عن القدرة لدى رجل السياسة أو القائد الإستراتيجي على اتخاذ القرارات الإستراتيجية المناسبة بناءً على تحليل دقيق وتوجيهات سياسية مستقبلية.

أولاً/ أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في فهم وقراءة صيغة التحام العلاقة بين الأمن والسياسة التي تعد بمثابة فصول ضبط لإيقاع الأداء الإستراتيجي، طمعاً في إزالة أي فجوة أو تغافل، والذي بدوره "الأداء" يمكن أن نوصفه مادة فحص لما تفصح عنه إشكالية التأثير والتأثير، فضلاً عن كونه منبع الطاقة الصالحة عبر سلسلة من الأعمال التداؤمية المستمرة هدفها الأفصاح عن صور تفاعلاتها الكلية بغية (تحقيق هدف الدولة في بيئة إستراتيجية معقدة، أو صنع مناخ عملياتي ملائم، أو صنع تشكيلة متنوعة من الاختبارات الواعدة، أو بناء موقف لمواجهة الصدمات والأزمات الدولية والظروف الطارئة لاسيما القاسية منها).

ثانياً/ إشكالية الدراسة:

على الرغم من توافر علاقة ترتيبية هرمية بين الأداء الإستراتيجي والأمن والسياسة عندما تكون موجهة لمعالجة هدف ما، لا بد من توفر شروط لضبط الانسجام السلس للأداء الإستراتيجي بالأمن والسياسة. إن الإشكالية الرئيسة التي تبنى عليها الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء من خلال التحقيق في العلاقة المعقدة بين الأمن والسياسة ودراسة كيف يؤثر كل منهما على الآخر في سياق قدرة الدولة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية بإيقاع الأداء الإستراتيجي، ومن خلال الاجابة على سؤال مركزي مفاده (كيف يؤثر التفاعل المعقد بين الأمن والسياسة على إيقاع الأداء الإستراتيجي للدولة؟).

ثالثاً/ فرضية الدراسة:

تنطلق الفرضية من اكتشاف العلاقة المعقدة بين الأمن والسياسة والتأثير المتبادل بينهما على الأداء الإستراتيجي للدول سواء أكان "سلباً"، إذ يؤدي التوتر بين الأمن والسياسة إلى إعاقه الأداء الإستراتيجي للدولة مما يؤدي إلى خلق بيئة من عدم اليقين وعدم الاستقرار، و"إيجاباً" من خلال توفير أساس متين لاتخاذ القرارات وتنفيذها. وسنحاول في دراستنا جاهدين ونحن نضع الفرضيات أن نرهن صحة تلك الفرضية.

رابعاً / مناهج الدراسة:

انطلاقاً من حقيقة مفادها لا يمكن الاعتماد على منهج واحد عند البحث في موضوع معين، وأن المناهج العلمية تكمل بعضها الآخر، تم الاستعانة بعدة مناهج بحسب حاجة الدراسة لها، إذ تم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح بعض المفاهيم التي يثيرها الموضوع، ومنها الاداء الإستراتيجي، فضلاً عن الأمن والسياسة، والمنهج التاريخي بالرجوع إلى الماضي لفهم التطورات والتحولات في كيفية تمكن الدول من ضبط إيقاع اداءها الإستراتيجي بين الأمن والسياسة من خلال تحليل أحداث تاريخية محددة أو مراحل زمنية شهدت تفاعلاً قوياً بين الأمن والسياسة وأثرت على الاداء الإستراتيجي، فضلاً عن المنهج التحليلي في وصف الاداء الإستراتيجي في سياقات الأمن والسياسة، والمنهج المقارن أي مقارنة كيفية عمل الاداء الإستراتيجي في دول مختلفة وكيفية تأثيره على التكاملية بين الأمن والسياسة لديها. والمنهج البنائي الذي ساعد في فهم كيفية تشكيل الواقع الأمني والسياسي، وبالتالي كيفية التدخل بشكل إستراتيجي لإعادة تشكيله بطريقة تعزز التكاملية، بمعنى إنه ركز على الذاتية في فهم الظواهر، وكيف يمكن للاداء الإستراتيجي أن يستغل هذه الذاتية لتحقيق الأهداف المرجوة. ولتحقيق أقصى استفادة من المناهج تم الاستعانة بالمنهج الاستشرافي في دراسة وتحليل الآثار الإيجابية "الإيقاع المتناغم"، والسلبية "الإيقاع غير المتناغم" بين الأمن والسياسة، واقتراح التوصيات.

المبحث الأول: مدخل لفهم الاداء الإستراتيجي وأهميته

يعد الاداء الإستراتيجي محورياً أساسياً وحجر الزاوية لنجاح أي دولة، في الوصول لأهدافها، فهو يعكس كفاءة صياغة السياسات وتنفيذها لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وهو العملية التي تدرك من خلالها الدولة أداء مهامها وقدراتها على الإنجاز. وعليه لا تكون متابعة الاداء الإستراتيجي كافية لوحدها دون البحث والتقصي في مفهومه وأهميته وما يركز عليه من دعائم فكرية وأخرى تاريخية توضح معنى الاداء الإستراتيجي.

المطلب الأول / مفهوم الاداء الإستراتيجي

بداية، لا بد من استدلال مفاهيمي ينير لنا الطريق ونحن نحاول البحث في الاداء الإستراتيجي، لأنه من الضروري تحديد المفاهيم وتوصيف المفردة، ومن دون عناء، حتى يستطيع الفرد المتابع أو المهتم وحتى الدارس، أن يؤثر ذلك المفهوم. ولعل من حسنات القدر، إن البشر هم مادة الاداء، وكذلك صناعه، والدول هي الساحة لبانوراما الاداء المتواتر^(١).

يعد مفهوم الاداء الإستراتيجي من المفاهيم القليلة بل والمحدودة خاصة في العلوم السياسية، على الرغم من كونه واسع الانتشار في العلوم الاقتصادية. والحقيقة، إن مفهوم الاداء الإستراتيجي لم يكن ليبر النور لولا حاجة الدول إلى نوع من المزاوجة بين الأمن والسياسة، لطالما اهتم الاداء الإستراتيجي، تاريخياً بما يحوزه رجل السياسة أو القائد الإستراتيجي من مكنة فكرية تجعله قادراً على ضبط إيقاعه في الوصول إلى أهدافه بأقل كلفة أو أقصر زمن. ولأجل ذلك غدت مفردة الاداء الإستراتيجي حاملة لكل هدف ومفسرة لكل خطوة ومسوغة لأية غاية.

في اللغة يحمل الاداء مفاهيم أخرى كـ (أكمال، إنجاز، إجراء، تأدية، تنفيذ، إستكمال، إستتمام، تطبيق)^(٢). وفي اللغة الانكليزية (Performance)^(٣).

ولمصطلح الاداء تعاريف عدة منها، تعريف الكاتبان (Millwright and Pomley) بأنه (انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة "الدولة" للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية وبصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها). وتعريف (A.Kherakhem) بقوله، إن الأداء يدل على (تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة). نلاحظ من هذا التعريف أن الأداء يتجسد في القيام بالأعمال والأنشطة والمهام بما يحقق الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة من طرف إدارة المؤسسة. أما تعريف (D.Kaisergruber et J. handrieu) إذ يعبر الأداء حسب هذين الكاتبين عن (إصدار حكم على الشرعية الاجتماعية لنشاط معين). ونستنتج من هذا التعريف أن الأداء مرتبط بفعل ومعرفة اجتماعية، بما يقود إلى اكتساب قبول اجتماعي للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة إلى جانب الشرعية الاقتصادية. والأهم من هذه التعريف هو لـ (P. Druker) إذ ينظر إلى الأداء على أنه (قدرة المؤسسة "الدولة" على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعمال). هذا التعريف يعد الأداء مقياساً للحكم على مدى تحقيق المؤسسة أو حتى الدولة لهدفها الرئيس، وهو البقاء في سوقها واستمرارها في نشاطها في ظل التنافس، وم ثم تتمكن المؤسسة من المحافظة على التوازن في مكافأة كل من المساهمين والعمال^(٤).

لقد تأثر البعض في تحليله للاداء الإستراتيجي من حيث أن له بعد (إجتماعي - سايكولوجي) بالدرجة الأولى، وهو أمر يتعلق بالفرد، لذلك فإن سحب هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعات دول "وحدات" ربما يعطي دلالة مشتركة انطلاقاً من منهج سلوكي باعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي.

وعلى الرغم من هذا التأثير، يكتسب الحديث عن مفهوم الاداء الإستراتيجي أهمية مضافة لما يمثلته كمقترح إثبات استدلاي لأهمية النظر للسياسة والأمن. فلم يزل النظر إليه مختلفاً ومحتماً تبعاً لمعايير النظر، فتارة يقرن (بالفعالية)، وتارة يقرن (بالكفاءة). وبرغم اختلاف ما يحمله المصطلح من مقاصد في لغات العالم المختلفة، والالتباس الواضح الذي حل بمصطلحها حيث (الفعالية، والكفاءة)، فإنه يقارب السياسة في التماساته حيث الذرائعية، ومن حيث يبقى مرتبطاً بالقائد وعودته إلى روح الفن "السياسة".

ومن محاسن هذا الارتباط، تقديم تعريف جامع للأداء يلم في جنباته مضامين الاختصاصات كافة، فمنهم من يرى ان مفهوم الاداء (ذلك الفعل الذي يقود إلى إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز)، والذي يتصف بالشمولية والاستمرار^(٥).

وضمن هذا الإطار، وعلى أهمية ذلك، سرت قناعة لدى الفقهاء وعلماء السياسة والمتخصصين بالدراسات الإستراتيجية، إن أفضل مدخل لمعرفة مفهوم الاداء الإستراتيجي هي تلك الثلاثية المنصهرة في إطار محدد، من خلال كونه (عملية معقدة، تتطلب نوع من الديناميكية، ورجال سياسة قادرين على العمل تحت الضغوط النفسية والجسدية، فضلاً عن امتلاكهم الجرأة والثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرارات الإستراتيجية، ويبدأ الاداء الإستراتيجي من التفكير إلى التخطيط إلى التنفيذ، تتداخل مع بعضها من حيث طبيعة الوصف والوجود، مكونة فيما بينها قاعدة تأثير ومحور ارتكاز. فالتفكير هو الأساس الذي يمد الاداء بالطاقة اللازمة ليغدو فاعل ومؤثر، أما التخطيط فهو المبدأ الحقيقي للفعل، وهو الذي يعكس ممكن الاداء وجوهر تأثيره، أما التنفيذ فيعد بمثابة نقطة التعرف على طبيعة الاداء في الواقع. هذه العملية بمجملها تعد اداءاً إستراتيجياً^(٦). كما ويشير مفهوم الاداء الإستراتيجي إلى (نتائج الأنشطة التي يقوم بها صانع القرار في الدولة، ويعد معياراً لكيفية استفادته من موارد الدولة البشرية والمادية بكفاءة، ومدى مساهمة الآخرين في تحقيق أهداف الدولة من خلال القيام بأدوارهم واستجاباتهم السريعة للتغيرات البيئية المفاجئة)^(٧).

المطلب الثاني / أهمية الاداء الإستراتيجي

لقد أفرزت التحديات التي تعرضت لها القيادات السياسية، ولم تزل تتعرض لها، الحاجة الملحة إلى قراءة تحليلية لكيفية تأطير تعامل القيادات مع مثل تلك التحديات، والقدرة على احتواءها، مما رسخ القناعة رويداً رويداً لصالح ضبط الإيقاع بين الأمن والسياسة وما يزيد من أهمية الاداء الإستراتيجي. فلم يعد الاداء الإستراتيجي مجرد عملية ثلاثية، بل غدا يعني الاهتمام بالأمن داخلياً وخارجياً، حتى بدا من غير الممكن فصل الأمن عن السياسة. وهكذا يبدو الاداء الإستراتيجي حامل مضمونه كـ (عملية فكرية منضبطة "تفكير، تخطيط، تنفيذ"، يخضع لمنطق النظريات الإستراتيجية والأمنية في صياغة السياسة العليا). ويمكن القول، ان الاداء الإستراتيجي هو النهج الذي يتبعه رجل السياسة في تعبئة جميع قدرات الدولة وإمكاناتها وتوجيهها في خدمة الأمن. إلا أن ما يميز الأمن عن السياسة، إنه "الأمن" ذا بعد أشمل. ومن حسنات ذلك إنه فسخ المجال لأهمية الحديث عن تلك العلاقة المتميزة بين الأمن والسياسة. وعليه، يكتسب الاداء الإستراتيجي أهمية نظراً لأهدافه المتعددة، والتي يمكن إيجازها بما يأتي^(٨):

- ١- يساعد الدولة بالحصول على صورة واضحة لاجراء مراجعة تقييمية شاملة.
- ٢- تحقيق الأمن القومي الشامل، أي تحديد التهديدات "الداخلية والخارجية"، وتحديد الفرص المتاحة لتعزيز الأمن.
- ٣- صياغة إستراتيجيات دفاعية وهجومية، للتعامل مع التهديدات.

٤- يعكس الاستخدام الأمثل للموارد وبكفاءة، أي توجيه الموارد المحدودة "المالية، والبشرية، والتكنولوجية" نحو الأولويات الأمنية القصوى، مما يضمن عائد على الاستثمار في مجال الدفاع والأمن.

٥- تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي، بمعنى عندما تظهر الدولة القدرة على حماية مواطنيها وتحقيق مصالحهم، فإن ذلك يعزز الثقة والشرعية، مما يساهم في الاستقرار الداخلي ويقلل من احتمالية الاضطرابات.

٦- إدارة الأزمات السياسية أو الأمنية والحد من تصعيدها بفاعلية وسرعة.

٧- بناء النفوذ والقوة الناعمة، إذ إن الأداء الإستراتيجي القوي في الداخل، ينعكس إيجاباً على قوة الدولة في البيئة الدولية، مما يعزز قدرتها في التفاوض، وبناء التحالفات، وممارسة النفوذ.

٨- يساعد على تحديد نقاط الضعف في الدولة ومن ثم العمل على تفاديها من خلال تطوير إستراتيجيات للتعامل معها بمرونة وسرعة.

٩- التحقق من مستوى التنسيق بين أجزاء الأعمال والسياسات.

المبحث الثاني: الأمن والسياسة (المفهوم، الدور والأهمية)

الأمن والسياسة مفهومان مترابطان. والحقيقة إن صيغة الالتحام والترابط بينهما واستطلاهما المتعددة بقدر ما يتيح لنا استشفاف حقيقة هذا الالتحام وفهم مرجعية المنجزات التي يحققها، فإنها ستكون بلا شك دالة لتقويم كل ميزة من مميزاتها الخاصة. فالأمن والسياسة كمفردتان لا تعرف الجنوح أو الانحراف مثلما لا تعرف العزل والتجريد. لذا نراها وكأنها فصول لضبط أداء مرسوم اتجاه هدف شامل طريق الوصول إليه ملئ بالعواقب والعقد. ومتى ما حافظ القيمون على وحدتهما وتكامل مفرداتهما، عندهما يمكن الحديث عنهما كمفهومين مترابطين يشيران إلى قدرة الدولة أو المجتمع على حماية مصالحه الأساسية من التهديدات الداخلية والخارجية. ويعد مفهوم الأمن، من المفاهيم التعريفية الواضحة، طالما حمل رؤية متكاملة لما يعنيه، تبرره شموليته ما يمتاز به من دلالات ذات سلاسل زمنية وعبر مختلف مراحل تاريخ البشرية، تتراوح بين المنظور المتوسط والبعيد المدى، لكل حلقة منها خصائصها ونظمها. كما ويعد الأمن من المفاهيم ذو الأهمية، كونه يمثل ركيزة لارتباطه بمصالح وحياة الإنسان ووجوده وحمايته من المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تهدد حياته.

وللأمن مفاهيم متعددة، عدت تبعاً لحيويتها الفكرية. وترى (Helga Haftendorn)، إن الأمن (يعاني من عدم وجود فهم مشترك لماهيته، وكيف يمكن تصوره، وما هي أكثر الأسئلة البحثية صلة به)، وأضافت بقولها: (إذا كان الأمن هو هدف أو مجال أو قضية أو مفهوم أو برنامج للبحث أو انضباط؟)^(٩). يرى البعض أن الإشكالية الأكبر التي ضمهها مفهوم الأمن، أنه مثل بداءة الدافع والحفز للدول والشعوب وحتى الفرد لكي يرى ذاته، لتشغل الجموع كجزء من غاية الهندسة المعمارية لمهام الإستراتيجية بوصف الخطوات

اللازمة للوصول إلى الصورة التي يطمح لها، ما دام هدف الأداء الإستراتيجي هنا، هو إتمام الأمن وطمأنته كعملية مجتمعية التصور والبناء والأداء للوصول إلى الغاية النهائية حيث الحفاظ على وجود الدولة وحيوية دورها ومكانتها^(١٠). لذا يعد الأمن عامل مؤثر على الأداء الإستراتيجي، انطلاقاً من قدرة التهديدات الأمنية أن تعطل عملية التخطيط الإستراتيجي، وبالتالي قدرة الدولة على تحقيق أهدافها.

أما على صعيد مفهوم السياسة، فهي (تلك القواعد والقوانين التي تحكم سلوك الأفراد والمجموعات داخل المجتمع، وتحدد العلاقات بين مختلف مكونات الدولة، فهي دليل الدولة). هناك من ربط المفهوم بالإستراتيجية من حيث أن الهدف السياسي المنشود يهيمن على الإستراتيجية بأكملها، إذ نجد هذه الفكرة في أوضح صورها في القول المأثور لكلاوزفيتز، بقوله: (ليست الحرب سوى مواصلة السياسة بوسائل أخرى). والهدف السياسي يكون موضعاً في السياسة المعتمدة^(١١). إلا أن الإستراتيجية تختلف عن السياسة من حيث فرضها السياسي، ونطاق تأثيرها، وأفقها الزمني، فالإستراتيجية تدرك غرضها السياسي، ولكنها في الأساس ليست عملية سياسية. إذ إن غرض الإستراتيجية ترجمة الغرض السياسي (الهدف الوطني، والمصالح القومية، ودليل السياسة) إلى تأثيرات إستراتيجية تشكل البيئة الإستراتيجية على النحو المفضل^(١٢).

ومن ناحية أخرى، يساعد المنظرون في حقول مختلفة في فهم طبيعة هذا الارتباط. هناك من ربط (علم السياسة) بالأداء الإستراتيجي الصادر من المسؤول عنها، بالقول (تلك العمليات الصادرة عن صاحب القرار والتي يظهر فيها استخدام القوة لتحقيق حالة من المجتمع الخال من الصراعات والنزاعات)^(١٣). أيضاً هذا التعريف يربط علم السياسة بكل ما يتصل السلطة التي يتمتع بها رجل السياسة أو القائد. فالسياسة هي (تعبير عن الظروف النهائية المنشودة والتي تسعى لها الحكومة). والسياسة في أفضل أشكالها تعبير واضح عن دليل استخدام أدوات القوة نحو إحراز هدف أو أكثر أو بلوغ ظروف نهائية منشودة^(١٤).

وللأمن والسياسة أدواراً حيوية متعددة، عدت تبعاً لحيويتها في المجتمعات، من خلال:

- ١ - حماية المواطن، إذ توفر السياسة والأمن الإطار اللازم لحماية المواطنين من التهديدات التي تستهدف حياتهم أو ممتلكاتهم أو رفاههم.
- ٢ - الحفاظ على النظام العام، تضمن السياسة والأمن الاستقرار والنظام في المجتمعات من خلال وضع القوانين وتنفيذها.
- ٣ - إدارة الموارد، تتطلب السياسة والأمن تخصيص الموارد بكفاءة لضمان الأمن الوطني والرفاه الاجتماعي والاقتصادي.
- ٤ - العلاقات الدولية، إذ تؤثر السياسة والأمن على علاقات الدول مع بعضها البعض، من خلال إجراء المفاوضات والتحالفات وحل النزاعات.

أما على صعيد الأهمية، فالأمن والسياسة، أمران ضروريان لتقدم المجتمعات والدول، إذ يوفران :

- ١ - أساس متين واللازم للنمو الاقتصادي والاجتماعي.
- ٢ - يخلق الأمن والسياسة بيئة أمنة تسمح للمواطنين بالعيش والعمل والاستثمار دون خوف.
- ٣ - يساهم الأمن والسياسة في الحفاظ على استقرار المجتمع ومنع الاضطرابات والنزاعات.
- ٤ - تحمي السياسة والأمن سيادة الدولة وسلامة أراضيها ومواطنيها.
- ٥ - يساهم الأمن والسياسة في تعزيز التعاون الدولي والسلام والاستقرار العالمي.

المبحث الثالث: فلسفة العلاقة بين الأمن والسياسة

قبل البدء في الحديث عن فلسفة هذه العلاقة يتبادر إلى اذهاننا السؤال التالي : (هل الأمن هو امتداد للسياسة؟)، لتكون الإجابة على ما يضمنه هذا السؤال من إشكالية، بالقول غالباً ما يلجأ المهتمون بالشأن السياسي أو الإستراتيجي لفك تلك الإشكالية عبر تعريف السياسة على أنها (توزيع القوة والنفوذ ضمن مجتمع ما أو نظام معين)، أو هي كما عرفها الواقعيون (فن يقوم على دراسة الواقع السياسي وتغييره موضوعياً)^(١٥)، ومن هنا نستطيع فهم هذا الامتداد على الأقل بين الأمن والسياسة.

وقد أحدثت هذه الفكرة بكل ما صادفته من اهتمام، هزة معرفية لدى الكثير من علماء السياسة بشكل عام، والمهتمين بالدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، والتي وجدت ان السلطة السياسية جاءت أساساً نتيجة لخوف الإنسان ومخثه عن الأمن، ونتج عن ذلك أن ادعت فئة من البشر بأن لديها القدرة على تحقيق الأمن للآخرين، مقابل أن يقوم الآخرون بطاعتها. وتطور المفهوم أصبحت سلطة الدولة تعلو فوق كل سلطة أخرى في داخل حدودها. لذلك فإن السلطة السياسية هي حجر الأساس بالنسبة للدولة وما يتواجد بها من مؤسسات، وما يصدر عنها من قرارات داخلية أو خارجية ومن دون وجودها لا توجد الدولة وأن المحرك والموجه الأساسي لها هو الأمن، فالسلطة السياسية بكافة اشكالها وظيفتها الأساسية هي البحث عن الأمن وتحقيقه^(١٦).

وأزاء الشمولية لهذه العلاقة في الامتداد، بدا من المهم الإشارة إلى حصر ما يعنيه ذلك في اتجاهين :
الاتجاه الأول (التقليدي) / ويذهب دعائه بأن السياسة هي "أكراه مادي للأمن"، لاجباره على تنفيذ أهداف ومصالح السلطة السياسية وبشتى الوسائل المتاحة^(١٧).

الاتجاه الثاني (الوسط) / ويرى دعائه ان تلك العلاقة هي مركب ناتج عن اختلاط المدلولين (الأمن والسياسة) من حيث المشاركة في صنع القرار لحقيقة رؤية الهدف المتحقق في الواقع. وبهذا تكون القوة محصلة تلك العلاقة المربوطة حيال قضية معينة^(١٨).

الاتجاه الثالث (الحديث) / إذ شاع في تسعينات من القرن العشرين، بعد أن وضعت (Copenhagen School of Security Studies) نظرية الأمانة لتفسير توسع مجال الأمن داخل الدول وفي العلاقات الدولية، والذي يقوم "وفق وجهة نظرها" على افتراض التهديدات الوجودية وإدامة إجراءات الطوارئ والانفلات

من القواعد، وصولاً إلى حد هيمنة الأمن على السياسة في الدول غير الديمقراطية، وسن التشريعات التي تعطي الأولوية للأمن على حساب الحرية في الدول الديمقراطية^(١٩).

وهنا لابد من أن نذكر، إن فلسفة وديناميكية العلاقة بين الأمن والسياسة، وإن أفصحت عن إشكالية كبيرة من حيث أي منهما يعد المنطلق وأي منهما له القدرة على الاستمرار^(٢٠)، إلا أن "السياسة" لها الأولوية كون "الأمن" هو الخاضع لها. فالسياسة تحدد مفهوم الأمن، بسبب اختلاف الأيديولوجية السياسية السائدة والظروف التاريخية والجغرافية. والسياسة بطبيعتها تمتاز بامتلاكها القوة لتحقيق الأمن، كون عمليات اتخاذ القرار والمبادرات متمركزة فيها ومثلة بالسلطة السياسية^(٢١). ومع تسليح السلطة السياسية بالقوة، كونها هي التي تخلق الأهداف وتنفذها، بدت هذه العملية كاشفة لقدرة السلطة على تحقيق ما ترسمه من أهداف تصب في مصلحة الأمن، وبعدها "أي هذه العملية" بوابة من بوابات تحقيق الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية وحمايتها من أدران الفوضى التي يمكن أن تلحق بها من جراء الصراعات الدخيلة^(٢٢).

وتأصيلاً لذلك التقارب في العلاقة، تؤثر العوامل السياسية كالصراعات الداخلية والخارجية على إستراتيجيات الأمن والدفاع التي تتبناها الدولة، إذ تشكل إستراتيجيات الأمن القومي من خلال الأهداف السياسية. فعلى سبيل المثال قد تتأثر قرارات استخدام "القوة العسكرية" بالرغبة في تحقيق أهداف سياسية محددة^(٢٣). كما تلعب السياسة أيضاً دوراً مركزياً في تحقيق الأمن من خلال مزيج متنوع من الإجراءات، وعبر الأدوار الآتية^(٢٤):

- ١- إعداد السياسات العامة لتحديد الأولويات الأمنية ولتوفير الموارد اللازمة من أجل تحقيقها.
- ٢- سن التشريعات والقوانين الأساسية التي تسهم في تنظيم عمل الأجهزة الأمنية لضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ومن جانب آخر، إنه في مرات متعددة، يؤثر الأمن بشكل مباشر على (السياسة وصنع القرار). ففي ظل تهديدات أمنية محدقة، وكون الأمن أحد أهم أولويات الدولة، ومن أهم مسؤولياتها، تتجه الحكومات إلى تبني سياسات استثنائية يمكن أن تتضمن تقييد بعض الحريات المدنية وتعزيز سلطات الأجهزة الأمنية. هذا التوجه يمكن أن يثير جدلاً حول التوازن بين الحرية والأمن، إذ يتطلب الأمر مقاربة دقيقة لضمان عدم انتهاك حقوق الإنسان بحجة الأمن. ومن جانب آخر، يحدد وضع الأمن القومي الإطار للقرارات السياسية، مثلاً، قد تؤدي التهديدات الأمنية المتزايدة إلى سياسات أكثر صرامة بشأن الهجرة أو الأمن السيبراني^(٢٥).

وفي السياق الدولي، يؤثر الأمن على (تشكيل السياسات الخارجية والعلاقات الدولية)، فالأمن وما ينطوي عليه من متغيرات يعد المحرك والموجه الأول لسلوك الدولة وصياغة سياساتها الداخلية والخارجية، إذ تعتمد القيادات السياسية العليا على معطيات الأمن في عملية صنع القرار واتخاذ^(٢٦)، ف (الحروب، والإرهاب، والأزمات الاقتصادية، والكوارث الطبيعية)، أمور تجبر الدول على اتخاذ إجراءات سياسية معينة. كما أن الدول غالباً ما تبني تحالفاتها وسياساتها الخارجية بناءً على مصالحها الأمنية. أما التحديات الأمنية ك (الإرهاب

الدولي، وانتشار الأسلحة النووية، التنمية الاقتصادية، التغير المناخي)، فهي تدفع بالدول إلى التعاون في إطار المنظمات الدولية والإقليمية لتعزيز الأمن الجماعي^(٢٧). فالأمن أساس السياسة، ولا يمكن لأي دولة أن تحقق تقدماً أو تنمية بدون وجود بيئة آمنة ومستقرة، كون الأمن يشجع الاستثمار، ويعزز التعاون الدولي، ويضمن حقوق المواطنين.

وعلى الرغم من منطقية ما تقدم، فإن الأمن يعد هنا مقوماً لاغنى عنه، من مقومات الأداء الإستراتيجي خاصة في حساب الأخير لتجاهات التهديدات أو التحديات، أو الأحداث بمجملها. وهنا ينبغي على القائمين ضبط الايقاع بين الفرص، والقدرات الذاتية الوطنية^(٢٨).

إضافة إلى ذلك، تعتبر السياسة الخارجية جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي الوطني. فالدبلوماسية والتحالفات الدولية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تعزيز أمن الدولة، وذلك من خلال بناء علاقات دولية مستقرة والعمل على تقليل احتمالات النزاعات والخلافات.

أخيراً، ان فلسفة العلاقة بين الأمن والسياسة تتمثل في التفاعل الديناميكي والتأثير المتبادل بينهما لضمان استقرار ديمومة الدولة وسلامتها.

المبحث الرابع: العناصر الأساسية للأداء الإستراتيجي في الأمن والسياسة

ظلت محاولات الباحثين مستمرة للقبض على ما يمكن ان نسميه العناصر الأساسية للأداء الإستراتيجي التي تساعد في التوفيق بين متطلبات الأمن والسياسة، حتى استدلوا في نهاية المطاف على مدخل يعينهم على مهمتهم، فوجدوا إن أفضل مدخل لقراءة تلك العناصر وتحديد كنهها، هو مدخل البحث في طرق تصويرها أو تحديدها. ومن بين هذه العناصر، هي^(٢٩):

١- التحليل الدقيق للمخاطر والتهديدات: يتطلب التوازن الفعال بين الأمن والسياسة فهماً دقيقاً للتهديدات والمخاطر الأمنية^(٣٠)، وتقييم تأثيرها المحتمل على الأهداف السياسية والإستراتيجية. هذا التحليل يساعد على تطوير سياسات مستهدفة وفعالة^(٣١).

٢- التخطيط الإستراتيجي المتكامل: ينبغي أن يكون التخطيط الإستراتيجي شاملاً ومتناسقاً، بحيث يوازن بين المتطلبات الأمنية والسياسية. هذا يتطلب التنسيق الوثيق بين مختلف الجهات المعنية وصناع القرار.

٣- الشفافية والمساءلة: أي إشراك المجتمع المدني والسلطات التشريعية في صياغة السياسات الأمنية والإستراتيجية والذي سيزيد بدوره من الشفافية والمساءلة. وهذا يعزز الشرعية السياسية ويساعد على تحقيق التوازن المطلوب.

٤ - المرونة والتكيف: نظراً لطبيعة البيئة الأمنية والسياسية المتغيرة، فإن القدرة على المرونة والتكيف أمر حيوي. يجب أن تكون السياسات والإستراتيجيات قابلة للتعديل بما يتناسب مع التغيرات في الظروف.

أخيراً، ان السياسة الوطنية العليا وتوجيهات القادة السياسيين تهيمن على كل الإستراتيجيات الأمنية، والأخيرة بكل فروعها تخضع للسياسة وتوجهاتها^(٣٢). كما ان ادراك التهديدات وتحقيق التوازن بين المتطلبات الأمنية والسياسية في الأداء الإستراتيجي هو تحد مستمر مرتبط بعقلية صانع القرار ومدى وعيه وادراكه^(٣٣)، فضلاً عن كونه يتطلب جهوداً مشتركة من قبل صناع القرار والمؤسسات المعنية. هذه العملية تتطلب فهماً عميقاً للبيئة الأمنية المتغيرة والديناميكيات السياسية المعقدة، فضلاً عن القدرة على التنقل بين الأولويات المتنافسة. ومن خلال الحوار المفتوح والتعاون المستمر، يمكن للقائد الإستراتيجي أو رجل السياسة العمل معاً لوضع إستراتيجيات شاملة تراعي كل من الاعتبارات الأمنية والسياسية، مما يؤدي في النهاية إلى نتائج أكثر فاعلية للدولة في ضبط إيقاع أداها الإستراتيجي، والتاريخ متحم بالأمثلة، وكما موضح في الجدول رقم (١).

جدول رقم (١) يبين كيفية تمكن الدول من ضبط إيقاع أداها الإستراتيجي

ت	الدولة	وصف الأداء الإستراتيجي
١	الولايات المتحدة الأمريكية	- تطوير عقيدة الأمن القومي التي تربط بين المصالح الأمنية والسياسية - إنشاء مجلس الأمن القومي عام ١٩٤٧ لتنسيق السياسات بين الوكالات - استخدام الأدوات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لتعزيز المصالح الإستراتيجية
٢	روسيا	- استخدام الطاقة كأداة جيو سياسية لممارسة النفوذ على الدول الأوروبية - التدخل العسكري في أوكرانيا لتعزيز مصالحها الأمنية - بناء تحالفات مع الدول الأخرى لمعارضة سياسات الغرب
٣	الصين	- أدى صعود الصين الاقتصادي إلى تغيير إيقاع أداها الإستراتيجي، إذ انتقلت من التركيز على النمو الداخلي إلى لعب دور أكثر نشاطاً في الشؤون الدولية - تطوير "مبادرة الحزام والطريق" لتعزيز النفوذ الاقتصادي والسياسي في آسيا وخارجها - استخدام القوة العسكرية في بحر الصين الجنوبي لفرض مطالبها الإقليمية - دمج التنمية الاقتصادية بالأمن الوطني من خلال سياسات مثل "اندماج المدني والعسكري"
4	اليابان	أدت كارثة "فوكوشيما" النووية في ٢٠١١/٣/١١ إلى تغيير إيقاع الأداء الإستراتيجي لليابان، من حيث أنها أعطت الأولوية للسلامة النووية على حساب الطاقة النووية
٥	الهند	- مبادرة "الجوار أولاً" لتعزيز العلاقات مع دول جنوب آسيا - سياسة "أنظر شرقاً" لبناء شراكات إستراتيجية مع دول شرق آسيا - استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها الحدودية
٦	تركيا	سياسة خارجية متوازنة ومتعددة الأبعاد، فضلاً عن المحاولات للحفاظ على علاقات جيدة مع دول مختلفة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الخليج العربي

٧	إيران	• "الإستراتيجية الأمنية التعاونية"، إذ تسعى تركيا إلى التعاون الأمني مع دول أخرى، كاليونان والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن علاقات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية • تطوير برنامج نووي لتعزيز وضعها الجيو - سياسي • دعم "الجماعات الوكيلية" في المنطقة لزيادة نفوذها • سياسة خارجية توسعية • "الإستراتيجية الأمنية الدفاعية"، إذ يعتمد الأمن القومي الإيراني على قدرة الردع العسكرية
٨	دول الخليج العربي	• سياسة خارجية معتدلة وحذرة، إذ تسعى إلى تجنب الصراعات الإقليمية • "الإستراتيجية الأمنية الجماعية"، إذ تعتمد دول الخليج على التعاون الأمني المتبادل، كما لديها علاقات دفاعية وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية
٩	مصر	• تتبع مصر في أداها سياسة خارجية قومية تركز على الأمن الإقليمي والتعاون العربي • "الإستراتيجية الأمنية الشاملة"، يعتمد الأمن في مصر على القوات المسلحة، وتعزيز الاستقرار السياسي والتعاون الأمني مع الدول المجاورة
١٠	"إسرائيل"	• سياسة خارجية دفاعية: إذ ركزت السياسة الخارجية "الإسرائيلية" على الأمن القومي ومواجهة التهديدات الخارجية • "الإستراتيجية الأمنية الهجومية": تعتمد الإستراتيجية الأمنية "الإسرائيلية" على قوة عسكرية عالية التقنية وقدرة قوية على الردع

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :
- خريطة مهددات الأمن القومي الأمريكي في ٢٠٢٣، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/jHXIH99> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٠م
- سوزي رشاد، أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الثالث عشر، جامعة بني سويف، مصر، يناير ٢٠٢٢، ص ١٤٤ - ١٤٩.
- عاهد مسلم المشاقبة، صايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة - الصين أنموذجاً ١٩٩١ - ٢٠١٦، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد (٢)، الجامعة الأردنية، ٢٠١٨، ص ٢٧١.
- فوكوشا داييتشي: الحادثة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية IAEA، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/69Ft4okj> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٠م
- زين صالح، السياسة الداخلية توجب نزاعات الهند مع دول الجوار، أخبار الشرق، بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٣م.
- تركيا تسعى إلى توسيع شراكاتها الإستراتيجية من خلال الانفتاح على مجموعة بريكس، موقع أخبار مونت كارلو الدولية، بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٣م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/qU3y0dty> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٠م
- أندرو ج. كليمنسن، ما مدى استدامة أساليب الدفاع والردع في ظل الهجوم الإيراني، المرصد السياسي، معهد واشنطن، نشر بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٦م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/Z4Z20Hrt> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٣م
- Abdullah Baabood, How Gulf States Are Reinterpreting National Security Beyond Their Land Borders, Malcom H.KERR Carnegie Middle East Center, AUGUST 2024, p.2-4.
- السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمات العربية، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/R873313j> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٣م
- غادي أيزنكوت، غابي سيوني، توجهات إستراتيجية الأمن القومي "الإسرائيلي"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠١٩، ص ٢٤ - ٣٠.

المبحث الخامس : الاداء الإستراتيجي كمقرب لضبط التكاملية بين الأمن والسياسة

اتى مفهوم التكاملية في مجالات مختلفة واختصاصات متباينة، الا انه اقترب أكثر للاداء كونه عملية بمقتضاها يتزايد الترابط والتنسيق بين المؤسسات لصنع السياسات ورسمها، والتنسيق على مستوى الشؤون الأمنية والدفاعية" مجتمع الأمن.

وعند الحديث عن "التكامل في الاداء الإستراتيجي بين الأمن والسياسة"، كان المقصود به هنا البحث في العملية التكاملية بين مكوناته "الأمن والسياسة" والتي نحصل بواسطتها على العلاقة أو الوضع المتكامل كشرط ضروري لتحقيق الاستقرار في الدولة، وهو مرتبط بنجاعة الادراك والرؤية لصاحب القرار وسلوكه المتوازن الذي يتصف بالواقعية والذكاء، وفي تحديد أهداف المجتمع. وهنا تبرز أهمية اتصاف القائد السياسي في تقويم الموقف وحسن التوقيت وإجادة اختيار الأعوان^(٣٤).

فالاداء الإستراتيجي الحكومي ونجاح اداء جهاز الدولة على اساس تحديد الادوار وتوزيع المهام، وتوصيف الادوار للمؤسسات (السياسية، والأمنية، والادارية)، وتوضيح دور كل جهاز وحدوده ومسؤوليته، فأى تدخل بين المؤسسات السياسية والمؤسسات الأمنية والادارية وادوارها، سيؤدي إلى نتائج واثار وخيمة، فليس هناك حد فاصل بين ما هو شخصي وبين ما هو مؤسسي، وغياب العقلية المؤسساتية وسيادة العقلية الذاتية، وغياب ثقافة المؤسسات، فلا بد من تحديد الادوار السياسية والأمنية والمؤسساتية وتوضيحها وتحييدها ضبطاً للاداء وتجنباً للتدخل والتدخل بين هذه المؤسسات^(٣٥).

وعليه، ينطلق الاداء الإستراتيجي كفعل تنفيذي، عن طريق العناصر الآتية: (تحديد الموقف وتحليله الذي يسعى رجل السياسة أو القائم على الاداء إلى مواجهته، يتضمن ذلك فهم التحديات الأمنية والسياسية وغيرها من العوامل، مما يساعد على تحديد الأهداف والموارد اللازمة لمواجهة هذا الموقف بفاعلية. وترتيب الأهداف بدءاً بالأهداف المرحلية أو التكتيكية "قصيرة المدى"، إلى الأهداف الإستراتيجية "بعيدة المدى". وتوفير الموارد والامكانيات لتحقيق تلك الأهداف. فضلاً عن، اختيار الوسائل والادوات التي يتم ترجيحها والتنسيق بينها بعناية لتحقيق الأهداف بكفاءة. والمرونة العالية التي تتطلبها "العملية الإستراتيجية" والقدرة على التكيف واستخدام الخطط الثانوية أو البديلة تلافياً لكل طارئ بما يضمن استمرارية الاداء نحو تحقيق الأهداف حتى في الظروف المتغيرة)^(٣٦).

والحقيقة إن الحديث عن المقرب لضبط تلك التكاملية في العلاقة، يدفعنا حتماً للتطرق للكثير من الطرق الساندة التي رغب المفكرين في الدراسات الإستراتيجية انضاجها والتي اسهمت بشكل مباشر في تفسير تلك الديناميكية في العلاقة الثلاثية بين (الأمن، السياسة، الاداء الإستراتيجي). وقد فتح باب الاستقرار هذا، المجال واسعاً، أمام المفكرين إلى إخضاع الاداء الإستراتيجي، علمياً، لنوع من التجريب طالما بقيت الفكرة الأساس هي ذاتها. إذ يمثل الاداء الإستراتيجي، عموماً مفهوماً نظرياً، لا يمكنه القيام بأي صفة ملموسة أو مادية إلا

حين يعبر عن نفسه من خلال (الأمن، والسياسة)^(٣٧). ولأجل ذلك يحصر هؤلاء المفكرين ديناميكية تأثر العلاقة على بعضها البعض، وفق معايير قياس وتقييم شاملة التي يمكن من خلالها جعل تلك التكاملية أكثر فعالية، وحسب الآتي:

أولاً: تأثير الأمن على السياسة والأداء الإستراتيجي، والتي يمكن إيرادها من خلال :

- تحديد الأولويات والتخصيص: إذ يؤثر التقييم الأمني للتهديدات والفرص على تحديد الأولويات والتخصيص في السياسة الإستراتيجية. مثلاً، قد تؤدي مخاوف الأمن السيبراني إلى زيادة الاستثمار في الدفاعات السيبرانية.
 - تقييم المخاطر: يجب أن تأخذ السياسة الإستراتيجية في الاعتبار المخاطر الأمنية المحتملة وتتخذ تدابير لتخفيفها. مثلاً، قد يؤدي قلق بشأن هجوم إرهابي محتمل إلى تعزيز تدابير الأمن في الأماكن العامة^(٣٨).
 - صنع القرار: إذ يوفر التقييم الأمني معلومات حيوية لصانعي القرار السياسيين لمساعدتهم على اتخاذ قرارات مستنيرة حول القضايا الإستراتيجية^(٣٩).
- ثانياً: تأثير السياسة على الأمن والأداء الإستراتيجي، ومنها :

- تشكيل البيئة الأمنية: تؤثر السياسة (الخارجية والداخلية) على البيئة الأمنية التي تواجهها الدولة. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي السياسة الداخلية إلى زيادة مخاطر^(٤٠)، وحسب الجدول أدناه :

جدول رقم (٢)

ت	السياسة الداخلية	النتيجة
١	عدم الاستقرار السياسي	إذا كان هناك عدم استقرار سياسي في الدولة، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية
٢	تأثير السياسات الاقتصادية	قد تتبنى الدولة سياسات اقتصادية غير فعالة مما يزيد من المخاطر المالية والاقتصادية
٣	تأثير السياسات الاجتماعية	أن تأثير القوانين والسياسات الاجتماعية قد تؤدي إلى اضطرابات وصراعات داخلية تزيد من المخاطر الاجتماعية
٤	نقص الشفافية والتعامل السياسي	تؤدي إلى زيادة المخاطر وعدم الاستقرار في الدولة

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :
- ناصر صالح، عدم الاستقرار السياسية : المفهوم والمؤشرات، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/5kaMF8ad> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٣م
- ماهي المخاطر الاقتصادية وأنواعها وأمثلة عليها وآثارها وخطوات تحديدها والتغلب عليها، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://bakkah.com> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٣م
- ابتهاج محمد رضا، الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع إشارة خاصة إلى تجربة العراق في الفساد، مجلة دراسات دولية، العدد (٤٨)، بغداد، ٢٠١١، ص ٧١ - ٧٢.

كما قد تؤدي السياسة الخارجية العدوانية إلى زيادة مخاطر الصراع. كما موضح في الجدول أدناه.

جدول رقم (٣)

ت	السياسة الخارجية "العدوانية"	مثال على دولة
١	التصعيد العسكري	أدت السياسة الخارجية العدوانية التي اتبعتها الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد هجمات ١١ أيلول عام ٢٠٠١ إلى حربين طويلتين ومكلفتين في أفغانستان والعراق
٢	زعزعة الاستقرار الإقليمي	يمكن أن تؤدي السياسة الخارجية العدوانية إلى زعزعة استقرار المناطق بأكملها، مما يخلق فراغاً يُمكن للجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة غير الحكومية استغلاله، مثلاً السياسة الخارجية الروسية في أوكرانيا أدت إلى زعزعة استقرار أوروبا الشرقية ونزوح ملايين اللاجئين
٣	تآكل الثقة	إذ يجعل من الصعب حل النزاعات سلمياً ، مثلاً أدت السياسة الخارجية العدوانية التي اتبعتها الصين تجاه تايوان أدت إلى زيادة التوترات بين البلدين وتقليل احتمالية تسوية سلمية لقضيتيهما
٤	الحرب الباردة "الجديدة"	يمكن أن تؤدي السياسة الخارجية العدوانية إلى حرب باردة جديدة بين القوى العظمى، مما يزيد من خطر اندلاع حرب نووية. على سبيل المثال، أدت السياسة الخارجية العدوانية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه الصين في الاعوام الأخيرة إلى زيادة التوترات بين البلدين وأثارت مخاوف من حرب باردة جديدة

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :
- فوزي سلوخ، أمركة النظام العالمي: الإخطار والتداعيات، دار المنهل اللبناني، مكتبة راس النبع للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٢، ص٨.
- السيد وليد اباه، عالم ما بعد ١١ سبتمبر، الإشكالات الفكرية والإستراتيجية، الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٣، ص ١١.
- التوترات بين الصين وتايوان.. هل العالم على شفى حرب جديدة؟!، وكالة CNBC العربية الاخبارية، بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٠م.
- أحمد عبد العليم، صناعة العدو: دوافع المبالغة الأمريكية في تقييم الخطر الصيني، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، نشرت بتاريخ ٢٠١٩/٨/١م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٥م <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/4827>

- تخصيص الموارد^(٤١): تحدد السياسة أولويات تخصيص الموارد، والتي يمكن أن تؤثر على القدرات الأمنية. مثلاً، قد يؤدي التركيز على النمو الاقتصادي إلى تخصيص موارد أقل للأمن.
- الرقابة والمساءلة: يمكن للسياسة أن توفر إطاراً للرقابة والمساءلة^(٤٢) بشأن المسائل الأمنية. مثلاً، قد تتطلب السياسة مراجعة منتظمة للخطط الأمنية.

ثالثاً: تأثير الأداء الإستراتيجي على الأمن والسياسة، وحسب الآتي:

١- من الناحية الايجابية:

- القدرة على مواجهة التحديات الأمنية: في احياناً كثيرة، يؤدي التوتر بين الأمن والسياسة إلى أيقاع أسرع للأداء الإستراتيجي، إذ يمكن أن يؤدي الأداء الإستراتيجي الفعال إلى تعزيز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية. عن طريق، مثلاً (زيادة الانفاق الدفاعي وتعزيز القدرات العسكرية لحلف الناتو بنسبة ١.٨٪ عام ٢٠٢٤ استجابة للحرب الروسية الأوكرانية)^(٤٣) مما يسهم في تعزيز الوحدة بين الدول الأعضاء، فضلاً عن تجديد قدرة الردع. مثال آخر، تؤدي الإستراتيجية الاقتصادية الناجحة إلى تقليل مخاطر الصراع.
- الشرعية والاستقرار: يمكن للأداء الإستراتيجي الجيد أن يعزز الشرعية والاستقرار، مما يؤدي إلى بيئة أمنية أكثر استقراراً. كتنفيذ إصلاحات سياسية شاملة تؤدي إلى تقليل مخاطر الاضطرابات المدنية^(٤٤).
- الموقف الدولي: يمكن أن يؤثر الأداء الإستراتيجي على الموقف الدولي للدولة، إذ قد يؤدي النمو الاقتصادي السريع إلى زيادة النفوذ الدبلوماسي^(٤٥).

٢- من الناحية السلبية: يؤثر الأداء الإستراتيجي على فاعلية الأمن والسياسة من خلال :

- التوقيت: إذ يمكن أن يؤدي الإيقاع البطيء للأداء الإستراتيجي إلى تأخير تنفيذ السياسات الأمنية، مما يسمح للتهديدات بالتطور أو التفاقم^(٤٦).
- الموارد: غالباً ما تكون السياسات الأمنية مكلفة من حيث الموارد. يمكن أن يؤثر الإيقاع البطيء على تخصيص الموارد، إلى نقص في القدرات اللازمة للتنفيذ الفعال^(٤٧).
- الدعم السياسي: فالإيقاع البطيء يؤدي إلى فقدان الزخم أو الإرادة السياسية، على العكس الإيقاع السريع يؤدي إلى مقاومة أو رد فعل عنيف.
- توقعات العدو: يمكن أن تؤثر وتيرة الأداء الإستراتيجي على توقعات العدو. قد يؤدي الإيقاع البطيء إلى فقدان الزخم أو الإرادة السياسية، على العكس يؤدي الإيقاع السريع إلى مقاومة أو رد فعل عنيف^(٤٨).

إن التأكيد على الاداء الإستراتيجي كمبدأ لضبط التكاملية بين الأمن والسياسة، بحاجة إلى استدعاء سلسلة من المقترحات والخطوات، والتي تتمحور حول الأفكار التالية، أهمها^(٤٩):

- ١- التوازن بين الحرية والأمن، من خلال تحقيق الأمن دون المساس بالحریات المدنية والحقوق الأساسية.
- ٢- محاربة الفساد داخل الأجهزة السياسية والأمنية وتقوية الجهود لتحقيق الأمن والسلام.
- ٣- التنسيق بين الجهات المختلفة، أي ضرورة وجود تنسيق فعال بين الأجهزة الأمنية المختلفة بشكل تعاوني تكاملي وبينها وبين المنظومة السياسية لتحقيق الأهداف المشتركة.

- ٤ - مدى كفاءة السلطة السياسية، فكلما كانت هذه السلطة كفوءة في ادائها كان ذلك مؤشراً على الاستقرار السياسي وغياب العنف، وبالتالي تحقيق الأمن^(٥٠).
- ٥ - إيجاد نخبة سياسية، قادرة على الارتقاء بأدائها فوق المصالح الحزبية التي تنتمي إليها، أي ان تتحرر تلك النخبة من تماهياتها الجزئية لتتمكن من تجسيد مثال الوطنية، وان تتحرر معها الدولة من احتمال ارتعاشها للمحاصصة، لتتحول بفضل سياساتها الوطنية إلى دولة أمة، أي دولة مواطنين^(٥١).
- ٦ - وأخيراً، لا يمكن الحديث عن الأمن والسياسة من دون الإشارة إلى الدور الحاسم الذي يلعبه في هذا المجال الا وهو تقبل الشعب للسلطة السياسية والأمنية، وإيمانه بأن هاتين السلطتين تقومان بدورهما لما فيه مصلحته والمصلحة العليا للدولة، وليس لمكاسب ومنافع شخصية أو حزبية أو ما شابه^(٥٢).
- وإضافة لما سبق، درجت الكثير من ادبيات الإستراتيجية إلى أن ضرورة إيجاد إيقاع مثالي للأداء الإستراتيجي يتطلب اتباع نهج متكامل يراعي العوامل التالية^(٥٣) :
- ١ - التقييم الدقيق، أي تقييم التهديدات الأمنية باستمرار وتحديد نقاط الضعف في الإجراءات الأمنية الحالية.
- ٢ - فهم البيئة الإستراتيجية، بما في ذلك التهديدات والفرص، والقوى الدافعة للتغيير.
- ٣ - تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة المدى التي ترغب الدولة في تحقيقها.
- ٤ - صياغة الإستراتيجيات الشاملة وتطويرها لتحقيق الأهداف المحددة.
- ٥ - تنفيذ الإستراتيجيات بفعالية وكفاءة لضمان تحقيق النتائج المرجوة.
- ٦ - السياسات المستنيرة، من خلال تطوير سياسات أمنية فعالة تستند إلى أدلة وتتوافق مع أولويات الأمن القومي.
- ٧ - التعاون المتعدد لكافة التخصصات، بمعنى تعزيز التعاون بين وكالات الأمن والسياسة لضمان اتساق النهج واتخاذ قرارات مستنيرة.
- ٨ - المسؤولية العامة، بضرورة إشراك الجمهور في المناقشات المتعلقة بالسياسة الأمنية لضمان الشفافية والمساءلة، والثقة العالية بين السلطات الأمنية والحكومة والمواطنين.
- أما مبادئ النهج المتكامل، هي :
- ١ - التحالف الإستراتيجي من خلال بناء علاقات قوية مع الدول والمنظمات الأخرى ذات الأهداف الإستراتيجية المتوافقة.
- ٢ - التفكير بعيد المدى، أي اتخاذ قرارات اليوم مع مراعاة تأثيرها طويل المدى على الأداء الإستراتيجي.
- ٣ - الابتكار، بمعنى استكشاف أفكار جديدة ونهج مبتكرة لتحسين الأداء الإستراتيجي.

٤- المرونة، أي التكيف بسرعة مع التغييرات في البيئة الإستراتيجية والحفاظ على المرونة في تنفيذ الإستراتيجيات.

٥- التواصل الواضح والفعال بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأداء الإستراتيجي. وحيوية ماتقدم، حدد بعض الكتاب من خلال الدراسات الخاصة بالأداء الإستراتيجي، الآثار الإيجابية "الإيقاع المتناغم"، والسلبية "الإيقاع غير المتناغم" بين الأمن والسياسة، وهي كالآتي:

أولاً: الآثار الإيجابية لإيقاع الأداء المتناغم، والتي جاءت نتيجة توظيف أدوات معينة للقوة وبحكمة لبلوغ الأهداف السياسية التي تشهدها الدولة، فضلاً عن الامام بطبيعة البيئة الإستراتيجية، وغاية السياسة، ومجمل مصالح الدولة وأهمها الأمنية، باعتبارها عناصر فائقة الأهمية وموجهة لبلوغ النتائج الإستراتيجية الضرورية والمناسبة، هذه الآثار الإيجابية لإيقاع الأداء "المتناغم"^(٥٤)، يمكن إيجازها بالآتي:

- استقرار سياسي أكبر.
- فعالية أمنية محسنة.
- ثقة عامة أكبر في المؤسسات.
- قدرة متزايدة على الاستجابة للأزمات.

جدول رقم (٤) يبين (الآثار الإيجابية لإيقاع الأداء المتناغم)

ت	الدولة	نوعه "أداء إستراتيجي متناغم"
١	الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١	أدت الهجمات إلى توافق سياسي واسع النطاق حول الحاجة إلى تعزيز الأمن القومي، مما أدى إلى إنشاء وزارة الأمن الداخلي في ٢٥/١١/٢٠٠٢م، فضلاً عن زيادة الإنفاق على مكافحة الإرهاب
٢	أستراليا بعد تفجيرات "بالي" في ١٢/١٠/٢٠٠٢م	أدت التفجيرات إلى تعزيز التعاون الأمني الإقليمي وإنشاء مركز مكافحة الإرهاب الوطني
٣	كولومبيا بعد اتفاقية السلام لعام ٢٠١٦	أدى الاتفاق إلى إنهاء عقود من الصراع المسلح، مما سمح للحكومة بتحويل مواردها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :
- أيان انطوني وآخرون ، النظام الأطلسي — أوروبي والأمن العالمي، عن كتاب : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، مركز دراسات الوحدة العربية، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٤٠ .

- 'Bin Laden' voices new threat to Australia, <https://www.theage.com.au/national/bin-laden-voices-new-threat-to-australia-20021114-gdusbw.html>

- كولومبيا تودع عقوداً من السنة النار وتطلق شعلة مضيئة مشرقة، أخبار الأمم المتحدة، نشرت بتاريخ ٢٦/٩/٢٠١٦م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://news.un.org/ar/story/2016/09/261122>م ٢٠٢٤/١١/٢٧ تاريخ الزيارة

ثانياً: الآثار السلبية لإيقاع الأداء غير المتناغم، والذي يكون نتيجة هبوط التفكير وهيكل التخطيط إلى ما دون الحد الإستراتيجي لدى رجل السياسة أو القائد الإستراتيجي، فضلاً عن صعوبة استيعاب طبيعة سمات البيئة الإستراتيجية VUCA (التقلب، التوجس، التعقيد والغموض). وهناك نظريتان تدعم هذا الاتجاه (نظرية الفوضى، ونظرية التعقيد). فنظرية الفوضى تصف سلوك غير مستقر ضمن منظومات فوضوية والتي هي مزيج من الاستمرارية والتغيير. أما نظرية التعقيد، تعد البيئة الإستراتيجية منظومة معقدة، ويتوقف مستوى التعقيد على سمات المنظومة والبيئة وطبيعة التفاعلات فيما بينها. ويتمحور نجاح إيقاع الأداء الإستراتيجي أو فشله حول المستقبل، ومدى جودة الأعمال التي تم تنفيذها فعلاً لتحقيق أهداف السياسة والأمن^(٥٥). هذه الآثار السلبية لإيقاع الأداء "غير المتناغم"، هي

- عدم الاستقرار السياسي.
- ضعف أنفاذ القانون.
- انعدام الثقة بين المواطنين والسلطات.
- صعوبة الاستجابة للأزمات.

جدول رقم (٥) يبين (الآثار السلبية لإيقاع الأداء غير المتناغم)

ت	الدولة	نوعه "أداء إستراتيجي غير متناغم"
١	العراق بعد عام ٢٠٠٣	أدى غزو واحتلال العراق إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، وتسبب بصعود عصابات "داعش" الإرهابية، مما أضر بالأمن الإقليمي والدولي
٢	سوريا بعد الربيع العربي	أدى الصراع الأهلي إلى أزمة إنسانية وأزمة لاجئين، مما زعزع استقرار المنطقة ومنح الجماعات الإرهابية موطئ قدم
٣	أفغانستان بعد عام ٢٠٢١م	أدى الانسحاب الفوضوي للقوات الأمريكية إلى عودة طالبان للسلطة وتدهور الوضع الأمني

- الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :
- أثر جناح الفراشة: احتلال العراق والربيع العربي، معهد العربية للدراسات، نشر بتاريخ ٢٠١٣/٤/٧م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/1GprX8> ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٧م
- شيرزاد اليزيدي، الأزمة السورية.. عقد من الكوارث والأزمات.. مالتالي؟، أخبار عربية SKY NEWS، بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٧م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع :

<https://www.skynewsarabia.com>

- ياسمين أحمد اسماعيل صالح، التداعيات الدولية والإقليمية للانسحاب الأمريكي من أفغانستان، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد ١٤ أبريل، جامعة بني سويف، مصر، ٢٠٢٢، ص ٤٦٧.

فضلاً عن ما ذكرناه أعلاه، فإن امتلاك فهم مناسب للإيقاع الفائق للأداء، يمكن أن يساعد في تقويم الأدوار والمسؤوليات فيما يخص الأمن والسياسة. ومن خلال فهم هذه العلاقة يمكن للدول اتخاذ قرارات أكثر استنارة، فضلاً عن بناء إستراتيجيات أكثر نجاعة وفعالية. ويوضح المخطط التالي الاداء الإستراتيجي كمقترح لضبط التكاملية بين الأمن والسياسة. فالاداء الإستراتيجي "المثالي"، في المخطط، جاء نتيجة فعالية القائد الإستراتيجي أو رجل السياسة وكفاءته، فضلاً عن امتلاكه رؤية واضحة وأهداف وإستراتيجيات محددة، انعكس على ان يكون الأمن مرتفع. اما الاداء الإستراتيجي "غير الفاعل"، فهو وجود فعالية للقائد الإستراتيجي لكن دون رؤية واضحة وأهداف إستراتيجية محددة، مما انعكس على أن يكون الأمن منخفضاً. وأخيراً الاداء الإستراتيجي "الفاشل" نتيجة عدم امتلاك رؤية واضحة لدى رجل السياسة، وبالتالي أصبح الأمن منخفضاً. وهذا ما بان في الجدول أدناه:

جدول رقم (٦)

حالة الاداء الإستراتيجي	السياسة	الأمن
أداء مثالي	مرتفع	مرتفع
أداء غير فاعل	مرتفع	منخفض
أداء فاشل	منخفض	منخفض

الخاتمة:

تتطلب البيئة الديناميكية الحالية ضبط الإيقاع الدقيق بين الاداء الاستراتيجي والأمن والسياسة. وهذا يتطلب توازناً دقيقاً بين الأولويات قصيرة وطويلة الأجل، مع مراعاة المخاطر والفرص على حد سواء. لقد ركز الاداء الاستراتيجي على تحديد وتنفيذ المبادرات طويلة الأجل التي تدعم أهداف الدولة، فضلاً عن ما يتطلب من تحديد أهداف واضحة، وتحليل البيئة، وتطوير استراتيجيات قابلة للتطبيق. لذا يعد ضبط الإيقاع بين الاداء الاستراتيجي والأمن والسياسة أمراً بالغ الأهمية لضمان أن تكون الخطط الاستراتيجية قابلة للتطبيق عملياً وآمنة ومستدامة سياسياً. فمن جهة يضمن الأمن حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية، فضلاً عن إدارة المخاطر. هناك على الأمن ان يكون متكاملًا في الاداء الاستراتيجي لضمان أن تكون المبادرات آمنة وموثوقة. ومن جهة أخرى تمثل السياسة الإطار العام الذي تعمل فيه الدولة، إذ تؤثر العوامل السياسية، مثل اللوائح الحكومية والعلاقات الدولية والإقليمية، على عمليات الدولة وقراراتها. لذا يجب أن يكون ضبط

الإيقاع بين الأداء الاستراتيجي والأمن والسياسة قادرا على توقع التغييرات السياسية والاستجابة لها بطريقة فعالة.

أولاً/ الاستنتاجات:

تبين من خلال الدراسة والبحث والتحليل المعمق لحقيقة ضبط الإيقاع بين الأداء الإستراتيجي والأمن والسياسة، الآتي:

- إننا بحاجة إلى مقترحات فهم جديدة للتعامل مع المفاهيم والمصطلحات لاسيما تلك التي يتم تداولها في اختصاصات علم السياسة، وبالأخص الدراسات الإستراتيجية منها.
- ان اصل وجود الأداء الإستراتيجي وتطوره هو (الأمن والسياسة)، كون الوظيفة الاساسية للأداء ومن خلال السياسة تتمثل بتحقيق الأمن واستتبابه، وهي وظيفة تهيمن على السياسة بمجملها. فالسياسة والأمن يمثلان وجهان لعملة واحدة هي بقاء الدولة واستمرارها.
- إن معالم الإيقاع لا تنكشف إلا من خلال قراءة قدرة الدولة على الاستخدام الأمثل لمجمل مقوماتها حيث تحقيق وطمأننة الهدف الأساسي لدى رجل السياسة أو القائد الإستراتيجي، أي تنفيذ الأهداف المطلوبة، يعد تديراً للمزاوجة بين الأمن والسياسة، شرطا الفاعلية والكفاءة اللذان يحتاجهما رجل السياسة أو القائد الإستراتيجي القائم على الأداء فرداً أو جماعة.
- ارتباط الأمن والسياسة بشكل وثيق، إذ تؤثر السياسة على البيئة الأمنية والأمن يؤثر على خيارات السياسة. إذ ان السياسة بكل معطياتها وادواتها تتركز على مفهوم الأمن، من حيث انه لايمكن الحديث عن سياسة من دون وجود أمن. فالسياسة تتكامل من حيث المفهوم والأداء مع الأمن بأشكاله المختلفة.
- يلعب الأمن دوراً رئيساً في تحديد أجندة السياسة الخارجية للدول، إذ تسعى الدول إلى حماية مصالحها الأمنية.
- يمكن أن تؤدي السياسة إلى خلق تحديات أمنية أو توفير فرص لتعزيز الأمن.
- يجب أن يكون صانعوا السياسة على دراية بالتداعيات الأمنية لقراراتهم السياسية.
- تتطلب البيئة الأمنية المعقدة نهجاً متعدد الأوجه للسياسة الخارجية، يوازن بين المصالح الأمنية والسياسية.

- أن التوازن الدقيق بين الأمن والسياسة أمر حيوي لضمان النجاح الإستراتيجي.

ثانياً/ التوصيات:

- تعزيز الحوار والتنسيق : يجب على الحكومات أن تعمل على تعزيز الحوار والتنسيق بين الجهات الأمنية والسياسية لضمان اتخاذ قرارات ناجعة.

- تطوير إستراتيجيات أمنية شاملة : على الدول تطوير إستراتيجيات أمنية شاملة تأخذ في الاعتبار العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الأمن.
- موائمة السياسة الخارجية مع المصالح الأمنية : على السياسة الخارجية أن تعمل على تعزيز المصالح الأمنية للدول مع مراعاة التداعيات السياسية المحتملة.
- بناء القدرات الأمنية : على الدول الاستثمار في بناء قدراتها الأمنية لتعزيز قدرتها على الاستجابة للتهديدات الأمنية.
- تعزيز التعاون الدول : على الدول أن تتعاون مع بعضها البعض لمعالجة التحديات الأمنية المشتركة وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

قائمة الهوامش

- (١) منعم صاحي العمار، التدرج نحو المستقبل: قراءة في دروبه، افتتاحية قضايا سياسية، العدد (٢٣ - ٢٤)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، ٢٠١١.
- (٢) بربيط سهام وعمر اوي نور الهدى، ادارة الموارد البشرية في القطاع العمومي: دراسة حالة الملحق الجامعية مغنية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر، ٢٠١٤، ص ٢٦.
- كذلك ينظر: قاموس المعاني، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://2u.pw/CB21H>، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/٢
- (٣) Oxford Dictionary, Perfrom of Word. Oxford University Press, 1998, p233.
- (٤) الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد (٧)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، ص ٢١٨.
- (٥) المصدر نفسه، ص ٢١٧.
- (٦) Perry M.Smith, Jerrold P, Allen and other, Creating Strategic Vision: Long Range Planning For National Security, Washington, National Defense University Press, DC, 1987, PP 16-20.
- (٧) ايمان احمد رجب، لماذا الدولة، اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٩)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤.
- (٨) منعم صاحي العمار، نقد العقل الاستراتيجي: دراسة في أصول التحليل الاستراتيجي، الطبعة الأولى، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٤، ص ٣٤٩ - ٣٥٤.
- (٩) حسين باسم عبد الأمير، مفهوم الأمن في القرن الحادي والعشرين، مجلة دراسات سياسية، العدد (٣٨)، بيت الحكمة، بغداد، حزيران ٢٠١٩، ص ١٦١.
- (١٠) منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة (قراءة في حتميات التلازم والتغير)، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٧)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، ٢٠٠٩، ص ١.
- (١١) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: راجح محرز علي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٩.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٢٦.
- (١٣) محمد غايز عبد أسعيد، قضايا علم السياسة العامة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٣، ص ١٠.
- (١٤) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.
- (١٥) سميحة ناصر خليف، تعريف السياسة لغة واصطلاحاً، مقالة نشرت بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://mawdoo3.com>، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١١/١٥م
- (١٦) بشير الوندي، الأمن المفقود: دور الإستخبارات والتنمية في استتباب الأمن، الطبعة الأولى، دار الصفا للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٣، ص ٣٠.
- (١٧) مصطفى علوي، الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، سلسلة مفاهيم (٤)، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦ - ٩.

- (^{١٨}) ربهام مقبل، مركب القوة : عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٨)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦.
- (^{١٩}) محمد غازي الجمل، أممنة السياسية وتسييس الأمن، المركز الفلسطيني للإعلام، مقالة نشرت بتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٧م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://palinfo.com/news/2017/12/24/66756> ، تاريخ الزيارة ٢٣/١١/٢٠٢٤م
- (^{٢٠}) باسمه الساعدي، التخطيط الاستراتيجي وصياغة الهدف، رسالة ماجستير في دراسات الأمن الوطني (غير منشورة)، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٤٥ - ٤٦.
- (^{٢١}) هالة خالد سعيد المجمع، الأحلاف والتحالفات في البيئة الدولية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٤، ص٥١.
- (^{٢٢}) عقيل سعيد محفوظ، في مفهوم الأمن: مقارنة معرفية اطارية، مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، ٢٠١٦، ص ٤ - ٥.
- (^{٢٣}) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.
- (^{٢٤}) الأمن والسياسة وما بينهما، مقالة نشرت بتاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٤م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://2u.pw/6lArr> ، تاريخ الزيارة ٣٠/١١/٢٠٢٤م
- (^{٢٥}) سيف الدين زمان الدراجي، التحولات الإستراتيجية.. دور الأمن القومي في بلورة توجهات السياسة الخارجية، صحيفة الزمان، نشرت بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٤م.
- (^{٢٦}) علي فارس حميد، نظريات تحليل الإستراتيجيات الدولية: دراسة تعقيدات التحليل ومعضلات الأمن في النظام الدولي، المعهد العراقي للحوار، ٢٠٢١، ص ٥٤ - ٥٥.
- (^{٢٧}) الأمن والسياسة وما بينهما، مصدر سبق ذكره.
- (^{٢٨}) مهند العزاوي، إستراتيجية الأمن القومي العراقي تحليل ورأي، دراسة تحليلية، مركز صقر للدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢.
- (^{٢٩}) What Is Strategic Performance Management? Definition, Process, and Best Practices, January 7, 2025, <https://www.spiceworks.com>
- (^{٣٠}) منعم العمار، أمريكا وصناعة العدو: دراسة عملية في مفهوم الإرهاب، دراسات عراقية، العدد (٣)، ٢٠٠٧، ص١٥.
- Brauch, Hans Gunter, Coping With Global Environmental Change, Disasters And Security, VerlagBerlin Heidelberg: Springer, 2011, P.75.
- (^{٣١}) كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٨، ص٩٦.
- (^{٣٢}) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص٤٥.
- (^{٣٣}) المصدر نفسه، ص١٦١.
- (^{٣٤}) جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، مقالة نشرت بتاريخ ٢١/٣/٢٠١٠م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : https://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_3886.html
- (^{٣٥}) سالم سليمان، الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، مجلة الحوار المتمدن، العدد (٣٤٢٢)، بتاريخ ١٠/٧/٢٠١١م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع : <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=266727>
- (^{٣٦}) منعم العمار، الاستباق الاستدلالي في البناء الإستراتيجي العراقي، جريدة الصباح، ملحق أوراق إستراتيجية، بغداد، نشرت بتاريخ ٨/٢/٢٠٠٥م.
- Terror by consent: The Modern State and the Beach of social contract, Under, (^{٣٧}) L. J. Wood P.90-96. peter lang, 2007, New York,
- كذلك ينظر: هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩ - ١١٠ .
- (^{٣٨}) Ben Lutkevich, security policy, TechTarget,

- (٣٩) د.محمد كريم كاظم، مازن حميد شلال، مراكز البحوث ودورها في صناعة القرار وتحقيق الأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد (٣٩ - ٤٠)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٩، ص ٦٦.
- (٤٠) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦ - ٦٧.
- (٤١) منعم صالح العمار، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة الإستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة (قراءة في حتميات التلازم والتغير)، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص ١.
- (٤٢) شهنواز النجار، محاضرة بعنوان خطوات عملية الرقابة الإستراتيجية: التقييم والرصد الإستراتيجي، بتاريخ ٢٠١٩/١١/٣م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://uomustansiriyah.edu.iq>
- (٤٣) الأكبر منذ سنوات.. الناتو يزداد إنفاقه الدفاعي ١٨٪ خلال ٢٠٢٤، قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ ٢٠٢٤/٦/١٨م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://www.aljazeera.net>، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٥م
- (٤٤) إدارة الأداء لتحقيق أهداف استراتيجية طموحة يعزز من جودة وكفاءة الأداء، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://2u.pw/MhlzKX3m>، تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/١٢/٧م
- (٤٥) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، الدبلوماسية الاقتصادية: الأطر والتطبيقات، مركز أكد للدراسات الاقتصادية والمالية، نشرت بتاريخ ٢٠٢١/١١/١م، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع: <https://acefs.org/archives/354>
- (٤٦) كامل السيد غراب، الإدارة الإستراتيجية: أصول علمية وحالات عملية، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٥، ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- (٤٧) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥١ - ٢٥٢.
- (٤٨) K.Mahbubani, Beyond the Age of Innocence, Rebuilding Trust Between American and the World, New York Perseus Book Group, 2005, P.17-23.
- (٤٩) الأمن والسياسة وما بينهما، مصدر سبق ذكره.
- (٥٠) هائل عبد المولى طشطورش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص ١٦٤.
- (٥١) أحمد فاضل جاسم، العراق ما بعد الحرب وإستراتيجية إعادة البناء: دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٥٦)، بغداد، ٢٠١٨، ص ٢٤٠ - ٢٤١.
- (٥٢) الأمن والسياسة وما بينهما، مصدر سبق ذكره.
- (٥٣) هاري ار يارغر، الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي: التفكير الإستراتيجي وصياغة الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٣ - ٢١٧.
- (٥٤) المصدر نفسه، ص ٤٣.
- (٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٥ - ٥٨.